

في المؤتمر السنوي للحبوب

الرئيس الأسد يوجه برفع سعر شراء القمح من الفلاحين

عرنوس: استلام كل حبة قمح من أولويات عمل الحكومة



هناك غائم

بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد قرر المؤتمر السنوي للحبوب في اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء رفع سعر شراء كيلو غرام القمح من الفلاحين إلى ١٧٠٠ ليرة سورية مع منح مكافأة ٣٠٠ ليرة لكل كيلو غرام يتم تسليمه من المناطق الآمنة بحيث يصبح سعر الكيلو غرام ٢٠٠٠ ليرة، ومنح مكافأة ٤٠٠ ليرة لكل كيلو غرام يتم تسليمه من المناطق غير الآمنة ليصبح سعر الكيلو غرام ٢١٠٠ ليرة.

وقرر المؤتمر فتح كل مراكز الاستلام في المحافظات البالغة ٤٥ مركزاً بدءاً من بداية حزيران القادم من الساعة السابعة صباحاً حتى الثامنة مساءً يومياً لاستلام الموسم الحالي وشدد على تأمين متطلبات تسليم المحصول ببسر واتسابية بما يضمن توريد كل حبة قمح في جميع الأراضي السورية، إضافة إلى فتح مراكز الاستلام لمدة ٥ أيام قبل بدء استلام الموسم الحالي لفحص الجبال للفلاحين لتسليم أي أقماع من الموسم السابق.

ورصد المؤتمر مبلغ ٥٠٠ مليار ليرة سورية كسبيل أول لدفع ثمن الأقماع للفلاحين وتسليمهم مستحقاتهم في غضون أسبوع على الأكثر بدءاً من تاريخ الاستلام وحدد نسبة الأجرام والشوائب بـ ٣٣ بالمئة من المحصول وقرر استلام جميع الكميات الواردة إلى المراكز على أن يتم التسليم بين مؤسستي الحبوب والإعلاف لاستلام المحصول الذي تكون نسبة الأجرام والشوائب فيه أكثر من ٢٣ بالمئة وتقرر

«الأمين» لـ «الوطن»: لن يكون هناك أي نقص في كميات الطحين المخصصة للخبز

بالحفاظات، مؤكداً عدم القبول بأي عمليات قماضية لمحصول القمح بشكل نهائي وأن الحكومة قدمت كل ما يلزم لضمان تنفيذ الخطة الزراعية للموسم الحالي وتوفير متطلبات الإنتاج والاستمرار بدعم الفلاحين والوقوف إلى جانبيهم وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لتوسيع نشاطاتهم الزراعية. وطلب المؤتمر من وزارة الكهرياء تأمين التغذية الكهريائية لكل مراكز الاستلام من الفلاحين مباشرة ومن دون أي حقلات للزراعة للحضارات واليات النقل وتوزيعها من خلال الجوانب المختصة بالمحافظات وبإشراف مباشر من المحافظين. وتمت الموافقة على استثناء السيارات

المحافظة، مؤكداً عدم القبول بأي عمليات قماضية لمحصول القمح بشكل نهائي وأن الحكومة قدمت كل ما يلزم لضمان تنفيذ الخطة الزراعية للموسم الحالي وتوفير متطلبات الإنتاج والاستمرار بدعم الفلاحين والوقوف إلى جانبيهم وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لتوسيع نشاطاتهم الزراعية. وطلب المؤتمر من وزارة الكهرياء تأمين التغذية الكهريائية لكل مراكز الاستلام من الفلاحين مباشرة ومن دون أي حقلات للزراعة للحضارات واليات النقل وتوزيعها من خلال الجوانب المختصة بالمحافظات وبإشراف مباشر من المحافظين. وتمت الموافقة على استثناء السيارات

في اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة دمشق وريفها

وزير الصناعة يدعو الصناعيين للاستثمار في الطاقات البديلة

ويؤكد أن الأولوية في تأمين الكهرباء للقطاع الصناعي

الوطن

أكد وزير الصناعة زياد صباغ خلال ترؤسه اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة دمشق وريفها الذي عقد أسس أن عمل الوزارة تابع من عمل الصناعيين مؤكداً أن القطاعين العام والخاص يكمل كل منهما الآخر ومشيراً إلى أهمية طلب الصناعيين النوعية والتي وعد بحلها بالتعاون مع الوزارات المعنية، ولاسيما تمويل المستوردات من المصرف المركزي، مع ضرورة أخذ موضوع الحرب على سورية وتغير سعر الصرف بعين الاعتبار، مضيفاً إن توفير القطع الاجنبي يكون حسب الأولويات لتمويل كل اجازات الاستيراد، لذلك لا بد من تعزيز الإنتاجية والاعتماد على الذات.

وحول موضوع الكهرياء أكد صباغ أن القطاع الصناعي له الأولوية في تأمين الكهرباء، ودعا الصناعيين إلى الاستثمار بالطاقات البديلة مبيناً أهميتها وانعكاسها على الصناعة الوطنية.



الدبس: الصناعة السورية أثبتت نفسها رغم كل التحديات

كبيرة وتقوم متابعة حثيئة لكل القضايا من خلال الاجتماعات مع الفريق الحكومي ونقل مطالب وتوصيات الصناعيين، وأسفر ذلك عن صدور العديد من القرارات العملية والإنتاجية وتوفير كل السلع في المركزي بمنح القروض لتمويل المشاريع الصناعية ودون التقيد بسقف الإقراض، والأهم توسيع قائمة المشاريع المستفيدة من برنامج دعم أسعار الفائدة

مطالب الصناعيين

ببوره تقدم العديد من الصناعيين بمطالب أهمها ضرورة إيجاد حلول لارتفاع أسعار الشحن والتفريغ التي ترتبت على الإجراءات الروتينية نتيجة تأخرها بالخامير التي تسببت في دفع غرامات مالية بملادين الليرات، وضرورة إعفاء المواد الأولية الداخلة في صناعة الأسمدة والزجاج من الرسوم، إضافة إلى وجوب تأمين الكهرياء وتوحيد أسعارها في جميع المدن الصناعية وتأمين مخصصات الصناعي من المازوت التي لا يأخذونها إلا جزءاً بسيطاً منها، وتأمين اجازات الاستيراد للمواد الأولية الغذائية مثل الذرة والبطاطا نظراً لصعوبة تأمينها حالياً، كذلك الحصول على القروض سواء المالية محافظة ريف دمشق بعدد أكبر نظراً لسعة انتشار وتوزيع مديريات المال والدوائ المالية في ريف دمشق مثل مالية الزبداني وجرمانا ودوما وداريا وغيرها، ثم يتم التعميم على بقية المحافظات تبعاً، وكل ذلك من دون أن يتحمل المكلف أي عمولة عند استخدامه هذه الخدمة (صفر عمولة) حيث يمكن لأي مكلف لديه

جنار العلي

يُقال نجاح أي قانون أيأ كان نوعه بالصدي الذي يحققه بعد مرور فترة معينة من الزمن، ويعدى لتبنيه للأمال والأهداف التي وضع من أجلها، وتغلبه على الظروف المحيطة به لخلق واقع جديد. بناء على ما سبق، يحق للجميع التساؤل عن قانون الاستثمار الجديد الذي صدر بتاريخ ١٩ أيار من العام الماضي وهل حقق الأهداف التي نص عليها بخلق بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال وتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة فرص العمل؟

خلق واقعاً مغرباً للمستثمرين

التقت «الوطن» مدير هيئة الاستثمار السورية مدني علي دياب الذي أكد أن القانون أعطى حوافز كبيرة للمستثمرين كإعفاءات الجمركية والحوافز غير الضريبية، وذلك على الرغم من التحديات والعقوبات الاقتصادية التي عدت إلى تحويلها لفرص استثمارية، وبناء على ذلك تم تقديم الكثير من التضيقات بالموارد بالنسبة للمستثمرين، واصفاً الواقع الذي خلقه هذا القانون بالمشرف.

وأكد دياب أن الهيئة منحت ٢٥ إجازة استثمار منذ صدور القانون بتكلفة ١٢٥١,٥ مليار ليرة، ٢١ إجازة منها في القطاعات الصناعية الغذائية والإستراتيجية والكيميائية والدوائية وأربع إجازات في قطاع الكهرياء والطاقة، وقد كان لمحافظه ريف دمشق ١٣ مشروعاً ولحماة أربعة مشاريع، وثلاثة مشاريع في حمص وأربعة في اللاذقية وحلب ومشروع واحد في السويداء، مضيفاً: وفيما يخص الاستثمارات الخارجية فلدينا رجال أعمال جاؤوا للاستثمار في سورية من دول الخارج وأقرهم من العراق والإمارات وإيران.

وأشار دياب إلى أن القانون خصص حوافز إضافية للقطاعات المميزة كمشاريع الطاقة المتجددة، حيث وصل التخفيض الضريبي إلى ٥٠٪ وذلك لمدة عشر سنوات، إضافة إلى منح إعفاءات جمركية تصل إلى ١٠٠٪. كما أن المجلس الأعلى للاستثمار استثنى هذه المشاريع من شرط الحصول على رخصة من وزارة الكهرياء في حال أقيمت بمدينة الصناعية، مؤكداً أن أي مشروع يتم ترخيصه ضمن المدن الصناعية يحصل على تسهيلات كبيرة ودعم حكومي.

لا تلبّي أحلام الهيئة

واعتبر مدير الهيئة أن حجم الإجازات

ماذا حقق قانون الاستثمار الجديد للاقتصاد السوري؟

دياب: النتائج لا تلبّي طموحاتنا.. وحوافز إضافية لمشاريع الطاقة المتجددة



صناعي؛ قانون جيد في ظروف سيئة

وأكد عجز أن معظم الدعوات لاستقطاب المستثمرين في الخارج سواء كانوا سوريين أم غير ذلك، لم تجن ثماراً، فضلاً فشلت اللجنة الاقتصادية التي ذهبت إلى مصر في العام الماضي بإقناع المستثمرين بالعودة إلى سورية، فكيف سيفتتح هذا المستثمر بذلك وهو يعلم أنه يحتاج إلى ٢٤ ساعة ووقوف على محطات الوقود لتعبئة البنزين لسيرارته الشخصية في حلب؟

ووصف عجز القانون بأنه واقع ولكن ما يعوق تنفيذه الظروف الاقتصادية السيئة والفساد المنتشر بكثرة، هذه الأمور التي تسببت بخسارة الكثير من صناعيي الداخل وجعلت أولوياتهم تمثّل في السفر وليس الاستثمار الداخلي، مستغرباً في التهازل ٢٥ مشروعاً استثمارياً منذ صدور القانون، ومعتبراً أن هذا الرقم قليل جداً فيجب ألا يقل العدد عن ٥٠٠ مشروع استثماري يعمل بالفعل، مضيفاً: نحن لسنا بحاجة إلى أرقام على ورق فقط.

ويذكر أن المجلس الأعلى للاستثمار عقد اجتماعاً يوم الخميس الماضي برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس الذي شدّد على متابعة تنفيذ مشروعات الاستثمار وفق البرامج الزمنية المحددة، وأهمية توزيع المشروعات على كامل الجغرافيا وتنويعها بخلاف المجالات وبما يراعي الإمكانات المتوافرة في كل محافظة، كما استعرض المجلس مجموعة من المشروعات بمجالات الصناعة للتحقق من شروط الاستثمار على الترخيص الصناعي. وشركتت المحادثات في الإجماع حول ضرورة تشجيع الاستثمار في مجال توريد الطاقة الرخيصة، وإيلاء الاهتمام لمشاريع تصنيع الزراعي والاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية والإسراع بإعداد الخريطة الاستثمارية في كل القطاعات.



لا يعد إنجازاً

من جانبه تساءل الخبير الاقتصادي عامر شهدا في تصريح لـ«الوطن» عما إذا كان هناك بالفعل بنية تحتية صالحة لاستخدام الاستثمارات الجديدة في ظل الاختناقات بتأمين روافع الطاقة وتوريد المشتقات النفطية وعدم وجود عمالة نتيجة الهجرة، والدخول الضعيفة غير القادرة على خلق سيولة لما سنتجبه هذه المشاريع الاستثمارية وتراجع الطلب في الأسواق، معتبراً أن قانون الاستثمار الجديد لا يعد إنجازاً وإنما وسيلة فقط للوصول إلى غاية يجب أن تتوفر لها كل البنى التحتية التي تساعد على تحقيق أهدافها.

الوضع لا يشجع مستثمري الخارج

ويرى شهدا أن دخول استثمارات جديدة يؤدي إلى طرح كتلة نقدية جديدة لل تداول في الأسواق التي تعاني أساساً من حالة تضخم كبيرة تكفي إذا تم طرح هذه الكتلّة؛ لافقاً إلى جانب أغفقه دارسو هذا القانون براهيه، وهو عدم تحديد نسبة التخصم المسموح بها للوقوف عندها، مستغرباً من طرح قانون الاستثمار في سوق يعيش حالة ركود تضخمية، وفي ظل دراسة اقتصادية ضبابية غير واقعية ولا تمت للواقع بصلة، مؤكداً أن الوضع الحالي لا يشجع أي مستثمر في

تفاهم بين «المالية» و«العقاري» يسمح بدفع الضرائب إلكترونياً

حساب أو بطاقة مصرفية بدفع التزاماته المالية عبر تحويلها إلى حسابات المالية المفتوحة لدى المصرف ويتوفر نقطة بيع في الدائرة المالية تصبح عملية الدفع أسهل وأسرع، إضافة إلى أن كل من ضريبة ربح العقاري والدخل المطفوع متوفرة حالياً في خدمة الدفع الإلكتروني عبر الربط مع الشركة السورية للتقنيات الإلكترونية، التي بدوره ترتبط مع عدد من المصارف، مبيّناً أن هذه الخدمة متوفرة لدى المصرف العقاري وخلال الأسبوع القادم ستكون متوفرة أيضاً لدى المصرف التجاري السوري، موضحاً أن الهدف من ذلك هو تخفيف العبء عن المكلفين وعدم تحميلهم أي جهد أو عبء إضافي حيث تتيح هذه الخدمة تسديد هاتين الضريبتين للمكلف من بيته حسب وسائل الدفع الإلكتروني التي يوفرها المصرف. وبين ونوس أنه سيتم خلال الشهر القادم الطلب إلى مكلفي المنشآت السياحية التي ترغب بذلك تسديد رسم الإلتحاق